

فبيئ فيهما بعضُهم ثم يموت ، فيبيعُ بعضُ ورثته حصته ، هل لصاحبه شفعةٌ ، قال : نعم ، له الشفعةُ لأنّه يدخلُ على من بقى مَصْرَةً ، إذا كان بهدٍمُ نصفَ كلِّ بيتٍ ، فيدخلُ في ذلك فسادٌ^(١) .

(٢٨١) وعنه (ع) أنّه سُئل عن الرجل يُسلمُ الشفعةَ قبل البيع ، ثم يقومُ فيها بعد البيع ، قال : له أن يقومَ ما لم يُسلمَ بعد البيع .

(٢٨٢) وعنه (ع) أنّه سُئل عن البيعِ يقعُ على المشاعِ والمقسمِ صفقةً واحدةً ، هل للشفيعِ أن يأخذَ المشاعَ بقيمتهِ دونَ المقسومِ ؟ قال : لا ، إنّما له الصفقةُ بكاملها ، ما كان فيها من مشاعٍ ومقسمٍ ، فإن أراد أخذها أخذها معاً^(٢) ، وإلا سلّمها معاً .

(٢٨٣) وعنه (ع) أنّه قال : من اشترى حصّةً برقيقٍ أو متاعٍ^(٣) بَزٌّ أو جوهر أو ما أشبه ذلك ، فليس فيه شفعةٌ .

(٢٨٤) وعنه (ع) أنّه قال : إذا قام الشفيعُ على المشتري ، فقال : اشتريتُ بكذا وكذا ، فسَلِمَ له الشفعةُ ، ثم علِمَ أنّه اشترى بأقلّ من ذلك ، قال : له الرجوعُ^(٤) ، إن أحبَّ القيامَ بشفعتهِ .

(١) حش ى - قال في المطلب : الشفعة في العقار المشترك واجبة للشريك إذا وقع عليه البيع بشئ معلوم أو بماله مثل معلوم (؟) مثل المكيل من الطعام كالخنطة والتمر والزبيب والموزون من الأصناف ، فإن وقع بعرض مجهول القيمة أو يعين بعرض مجهول لم يكن فيه شفعة ، ولو قال رجل لرجل أهب لك نصيبى من هذه الدار على أن تهب لى ألف درهم ، كان هذا كالبيع ، وكانت الشفعة فيه واجبة ، وكيفما وقع هذا العقد إما بلفظ الهبة أو غيره ، فألحكم فيه واحد ، وقال فيه وإذا علم الشفيع بالشفعة ، وقال : قد سلمتها أو سلمت نصفها ، كان تسليمها لجميعها .

(٢) من ، ط - فإن أراد أخذها أخذها معاً .

(٣) كدرس وى حاشية على ٢٧٥ يعنى « ولا شفعة فيما بيع قد رد إليه عين ماله » .

(٤) حش ه - قال في مختصر المصنف : فإن كان الثمن أكثر من الذى سلمه به ، لم تكن له شفعة لأنه إذا سلم بالقليل كان بالكثير أولى ، وإذا مات الشفيع في مدة الشفعة قبل أن يطلب شفيعته ، كان لورثته المطالبة بما كان لميتهم من الشفعة وهم فيها ، على قدر أنصبتهم من ميراثه ، (وإن) مات المشتري في مدة الشفعة والشفيع حى ، فله الشفعة .